



Distr.  
GENERAL

A/41/191  
14 August 1986  
ARABIC  
ORIGINAL : RUSSIAN



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

## طلب ادراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين

### إقامة نظام شامل للأمن الدولي

رسالة مؤرخة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ وموجهة  
الى الأمين العام من وزراء خارجية اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا  
وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا  
الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا  
الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية  
الالمانية ورومانيا ومنغوليا وهنغاريا

تقترح حكومات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وبولندا  
وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا  
الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية ورومانيا ومنغوليا  
وهنغاريا أن يدرج في جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم  
المتحدة بندا عنوانه "إقامة نظام شامل للأمن الدولي".

ويحدونا في تقديم هذا الاقتراح ما نشعر به من قلق شديد ازاء مصير العالم  
وما يعتمل في نفوسنا من اهتمام بمستقبل شعوب العالم . ان البشرية تمر اليوم  
بمرحلة جديدة من تطورها تتسم بتعقيد شديد وتستدعي مسؤولية كاملة . انها تواجه  
حاليا خيارا تاريخيا : فاما أن تسمح باستمرار الانزلاق في طريق المواجهة وسباق  
التسلح نحو هاوية التدمير النووي للذات ، أو أن تغير طريقة تفكيرها وعملها بما  
يتفق وحقائق العصر النووي وعصر الفضاء ، وتعيد تشكيل العلاقات الدولية على أساس من  
التعاون والعمل المشترك من أجل صون السلم .

.../...

١٣٤٨ 86-20479

ان طريقة التفكير الجديدة ، التي تتطلب من رجال الدولة أن يسترشدوا في سلوكهم بمصالح الانسانية ككل وبقائها تشير الى ضرورة اتخاذ نهج جديد ازاء المشاكل التي ينطوي عليها ضمان الأمن في العالم . ففي الظروف الراهنة ، لا يمكن لاية دولة ، مهما بلغت من قوة ، أن تتوقع انه يمكن لها الدفاع عن نفسها بالوسائل العسكرية أو التكنولوجية وحدها اذ ان المحافظة على السلم تتحول ، بصورة مطردة الى مهمة سياسية يستدعي انجازها ادراك أن توفير أمن يقول عليه لجميع البلدان والشعوب وتوفير ظروف سلمية لتنميتها وتقدمها هما هدفان لا يمكن بلوغهما إلا بالوسائل السياسية ، وعن طريق الجهود المشتركة التي تبذلها جميع الدول كبيرها وصغيرها ، النامية منها والمتقدمة النمو ، بصرف النظر عن نظمها السياسية أو الاجتماعية . ويعني هذا نبذ استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وتسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية . وفي عالمنا الراهن الذي يكتنفه التعقيد والتناقض وان اتسم بالترابط والتكامل في كثير من الجوانب ، لم يعد الأمن قابلا للتجزئة ، بل لا يمكن إلا أن يكون شاملا للجميع على قدم المساواة .

ومن الضروري اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، الالتزام بدقة بمبادئ احترام الاستقلال الوطني والسيادة وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وحرمة الحدود وسلامة الأراضي ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة ، وغير ذلك من قواعد العلاقات الدولية المعترف بها عموما .

ونحن مقتنعون بأن إقامة نظام شامل للأمن الدولي يشمل لا الميادين العسكرية والسياسية فحسب ، بل أيضا الميادين الاقتصادية والانسانية سيحقق المصالح الحيوية لجميع الدول والشعوب دون استثناء .

وفي الميدان العسكري ، تفرض الضرورة أكثر من أي وقت مضى اتخاذ تدابير حازمة ومحددة ترمي الى انهاء سباق التسلح والبدء في نزع السلاح الحقيقي وازالة التهديد العسكري . كما أن من الامور البالغة الاهمية القضاء التام على الأسلحة النووية والأنواع الأخرى من أسلحة التدمير الشامل في كل مكان قبل نهاية هذا القرن ، والاحتفاظ بالفضاء الخارجي خاليا من الأسلحة وتقليل القدرات العسكرية للدول الى مستويات تكفي لاحتياجات الدفاع .

وسوف يؤدي اتخاذ خطوات عملية لخفض التسلح ولنزع السلاح ، مقترنة بخفض مقابله في النفقات العسكرية للدول الى تحرير موارد مادية ومالية وبشرية هائلة لخدمة

الأغراض السلمية الخلاقة بما في ذلك التغلب على التخلف الاقتصادي في كثير من اجزاء العالم .

ولكفالة الأمن العالمي ينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يعملوا في الميدان السياسي على الالتزام الشديد بحق كل شعب في تقرير مستقبله بنفسه ، وعلى إزالة بؤر التوتر في الشرقين الأوسط والادنى وفي جنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى والجنوب الأفريقي وغيرها من مناطق العالم ، كما يجب عليهم أن يسهموا في التسوية العادلة للصراعات والمنازعات بين الدول بالطرق السلمية ، وفي منع الإرهاب الدولي .

إن المعاناة الاقتصادية التي تكابدها البلدان النامية وما تخضع له من استغلال الاستعمار الجديد هي أمور مشحونة بعواقب خطيرة يتعرض لها السلم ونظام العلاقات الدولية في مجموعه . كما تتطلب مصالح الأمن في العالم ككل وفي عدد من مناطقه بذل جهود تستهدف إعادة تشكيل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية بأسره على أسس ديمقراطية ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يوفر لجميع الدول الأمن الاقتصادي المتكافئ ، والتغلب على التخلف وإيجاد حل عادل وشامل لمشاكل المديونية الخارجية .

واقامة نظام شامل للأمن الدولي تعني أيضا تعاوننا واسعا في الميدان الانساني . فامن الدول لا يمكن أن ينفصل عن الكفاح من أجل الأعمال الكاملة لحقوق الانسان في جميع الميادين ، وخصوصا الحق في العيش في سلم وحرية ، على أساس احترام سيادة الدول .

وما فتئت الأمم المتحدة تفعل الكثير من أجل تشكيل التفكير والسلوك بطريقتين ثلاثم العصر النووي وعصر الفضاء ، ومن أجل التغلب على الأفكار البالفة الخطورة التي مؤداها أن الحروب والمنازعات المسلحة أمران جائزان . وقد أدى وما زال يؤدي الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي وغيره من إعلانات وقرارات الجمعية العامة ، والمقررات التي اتخذت في دورتي الجمعية العامة الاستثنائيتين العاشرة والثانية عشرة وهما الدورتان الأولى والثانية المكرمتان لنزع السلاح ، والدراسات التي أعدتها الأمم المتحدة عن الجوانب المختلفة للأمن الدولي ، الى جانب المقترحات البناءة التي قدمتها دول عدم الانحياز ، وإعلان نيودلهي والمقترحات الأخرى للدول الست الواقعة في أربع قارات وكذلك لجنة بالمه ، دورا بناء في الكفاح من أجل التقليل من التوترات وتحسين العلاقات الدولية . وفي نفس الوقت يتطلب الوضع الدولي الراهن أن تبذل الدول والشعوب مزيدا من الجهود القوية وأن تتخذ تدابير ملموسة في جميع مجالات العلاقات

.../...

الدولية لبناء سلم ايجابي حقيقي يركز على نظام شامل للأمن الدولي يمكن الاعتماد عليه لا على مجرد انعدام الحرب .

ونحن نرى أنه يجب على الأمم المتحدة ، اخلاصا منها لمقاصد ميثاقها ومبادئه ، أن تتصدى لتحدي عصرنا هذا ، وأن تضع وثيقة أساسية ترسم المبادئ الرئيسية لاقامة نظام شامل للأمن الدولي وتوفر المبادئ التوجيهية للخطوات العملية الرامية لتوفير الضمانات المادية والسياسية والقانونية والاخلاقية والنفسية لذلك النظام . وهذا يتمشى مع ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال صيانة السلم والأمن ، وتعزيز التعاون بين جميع الدول ، واعلاء شأن مبادئ وقواعد القانون الدولي .

ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذه العملية جميع آراء ومقترحات ممثلي الدول والشعوب .

وسيكون قيام الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين بالنظر في مسألة اقامة نظام شامل للأمن الدولي واتخاذ قرار مناسب في هذا الشأن خطوة ملموسة في هذا الاتجاه وأما يتمشى تماما مع مهمة جعل عام ١٩٨٦ وهو السنة الدولية للسلم ، نقطة تحول وسنة يبدأ فيها التقدم نحو عالم أكثر أمنا . وهذا سيضيف ، في نفس الوقت ، منظورا جديدا الى الجهود التي تبذلها جميع الدول لضمان السلم والأمن الدوليين ، وتخفيف البشرية من كل الحروب ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد والتغلب على التخلف ، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب .

ونرجو أن تعتبروا هذه الرسالة المذكرة التفسيرية المطلوبة في إطار النظام الداخلي للجمعية العامة وأن تتفضلوا بتعميمها مع مشروع القرار المرفق بها ، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة .

(توقيع) ماريان اورزكوفسكي  
وزير خارجية جمهورية  
بولندا الشعبية

(توقيع) ادوارد أماروسيفيتش شغرنادزي  
وزير خارجية اتحاد الجمهوريات  
الاشتراكية السوفياتية

(توقيع) بوهوسلاف جنوبيك  
وزير خارجية جمهورية  
تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية

(توقيع) بيتر ملادينوف  
وزير خارجية جمهورية  
بلغاريا الشعبية

(توقيع) علي فادونا  
وزير خارجية جمهورية  
رومانيا الاشتراكية

(توقيع) ماناغولين دوغرسورين  
وزير خارجية جمهورية  
منغوليا الشعبية

(توقيع) بيتر فاركوني  
وزير خارجية جمهورية  
هنغاريا الشعبية

(توقيع) فلاديمير كرافتش  
وزير خارجية جمهورية اوكرانيا  
الاشتراكية السوفياتية

(توقيع) اناتولي غورينفيتش  
وزير خارجية جمهورية بيلوروسيا  
الاشتراكية السوفياتية

(توقيع) اوسكار فيشر  
وزير خارجية الجمهورية  
الديمقراطية الالمانية

## مشروع قرار

### إقامة نظام شامل للأمن الدولي

#### إن الجمعية العامة ،

إذ يساورها بالغ القلق ازاء الوضع المتوتر والخطر السائد في العالم ،  
وازاء خطر الانزلاق على طريق المواجهة وسباق التسلح نحو هاوية التدمير الذاتي  
النووي للبشرية ،

وإذ تدرك الحاجة الملحة الى تمييز أمن العالم ، على أساس ميثاق الأمم  
المتحدة والامتثال لقواعد ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عامة ،

وإدراكا منها للترابط المتزايد بين البلدان ، وبأن عالم اليوم ليس أمامه  
بديل معقول لسياسة التعاون والتفاعل بين الدول التي تنتهج على أساس المساواة مع  
الاحترام غير المشروط لحق كل شعب في اختيار سبل تنميته وأشكالها بحرية تامة ،

وإذ تعيد تأكيد أهمية دور الأمم المتحدة بوصفها محفلا لا غنى عنه لاجراء  
المفاوضات والتوصل الى اتفاقات بشأن تدابير تعزيز السلم والأمن والتعاون على  
الصعيد الدولي وإضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية ،

وقد بحث مسألة إقامة نظام شامل للأمن الدولي ،

١ - تطلب الى الدول أن تركز جهودها على ضمان الأمن المتكافئ للجميع ،  
وفي جميع مجالات العلاقات الدولية وأن تقوم ، تحقيقا لهذا الغرض ، بالاسهام في وضع  
وثيقة تتضمن المبادئ الأساسية لنظام شامل للأمن الدولي ؛

٢ - تقرر أن توامل النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والاربعين .

-----